المحاضرة الثالثة عشر

المبحث الثاني

الحياة الادارية والحضارية

ـ الحياة الادارية

مشكلة ولاية العهد للخليفة هارون الرشيد

تولى هارون الرشيد الحكم في عام ١٧٠ هـ بعد وفاة والده، الخليفة المهدي، وكان يحمل على عاتقه مسؤولية الحفاظ على استقرار الدولة العباسية، التي كانت قد وصلت إلى ذروتها من حيث القوة والنفوذ. ومع تزايد التحديات الداخلية والخارجية، كان من الضروري تحديد ولي للعهد يضمن استمرارية الحكم ويجنب الدولة الانقسامات.

كان لدى هارون الرشيد عدة أبناء، لكن أبناءه الأكثر بروزًا كانوا: الأمين: وهو الابن الأكبر، وكان يتمتع بشخصية قيادية ويملك دعمًا قويًا من الجيش، والمأمون: الابن الثاني، الذي كان يعتبر أكثر ذكاءً سياسيًا ويمتلك دعمًا من الفرس، وقد عرف عنه حبه للعلم والثقافة، و المؤتمن: الابن الثالث لهارون العباسي.

مع تعاظم نفوذ الأمين والمأمون، بدأت تظهر التوترات بينهما. كانت السياسة العباسية تعتمد على التحالفات مع الفئات المختلفة داخل الدولة، وظهر أن الأمين كان مدعومًا بشكل أكبر من العرب، بينما كان المأمون يحظى بدعم من الفرس والموالي، اول هارون الرشيد إدارة الوضع بذكاء، لكن قراراته كانت مثيرة للجدل، ففي عام ١٧٩ هـ، أعلن الرشيد الأمين وليًا للعهد، لكنه بعد ذلك أعطى المأمون منصب ولي العهد أيضًا، ما أدى إلى انقسام الولاء بينهما، سعى الرشيد لتحقيق التوازن بين ولديه من خلال تقديم المأمون كإمام للمؤسسات الثقافية والعلمية، لكنه كان يخشى من تعاظم نفوذ المأمون، مع وفاة هارون الرشيد في عام ١٩٣هـ، تفجرت النزاعات بشكل أكبر، مما أدى إلى حرب أهلية بين الأمين والمأمون، كانت النزاعات عسكرية، حيث استخدم الأمين جيش البغداديين في محاولة للسيطرة على السلطة، بينما حصل المأمون على دعم الفرس، في عام ١٩٨ هـ، تم قتل الأمين في إحدى المعارك، وأصبح المأمون الخليفة الوحيد، أدت هذه النزاعات إلى تغيير ديناميات الحكم في الدولة العباسية، حيث بدأت تظهر علامات الانقسام الداخلي بين العرب والموالي، مما أثر سلبًا على استقرار الدولة.

تعتبر مشكلة ولاية العهد في عهد هارون الرشيد إحدى القضايا الجوهرية التي أثرت على تاريخ الدولة العباسية. ورغم محاولات الرشيد للسيطرة على الوضع، فإن عدم الحسم في اختيار ولي العهد أدت إلى صراعات داخلية كادت أن تهدد وجود الدولة، مما يعكس تعقيدات السياسة العباسية في تلك الفترة.

خطة الوزارة في العصور العباسية الأولى

برزت الوزارة في العصر العباسي الأول كأحد أهم المؤسسات الإدارية التي ساهمت في تنظيم الحكم وإدارة شؤون الدولة. وقد تطورت هذه المؤسسة بشكل ملحوظ خلال هذه الفترة، مما أسهم في تعزيز استقرار الدولة وازدهارها.

بعد قيام الدولة العباسية عام ١٣٢ هـ (٧٤٩ م)، تم إنشاء منصب الوزير كجزء من نظام الحكم، حيث كان الوزير يُعتبر حلقة الوصل بين الخليفة والشعب، كان من أبرز الوزراء في هذه الفترة الوزير ابن مقلة والحسن بن الزيات وعلي بن الفرات، الذين عُرفوا بكفاءتهم في إدارة الأمور المالية والإدارية.

مهام الوزير

١. الإدارة العامة: كان الوزير مسؤولًا عن إدارة الدواوين الحكومية، مثل ديوان الخراج وديوان الرسائل، وتنظيم الشؤون المالية والإدارية.

٢. استشارة الخليفة: كان الوزير يُعتبر مستشارًا للخليفة، حيث كان يقدم له المشورة حول القضايا السياسية والاقتصادية والعسكرية.

٣. تنسيق الحملات العسكرية: لعبت الوزارة دورًا مهمًا في تنظيم الحملات العسكرية وتوجيه الجيوش، مما ساهم في توسيع حدود الدولة.

تطور العلاقات

١. العلاقات مع الخلفاء: تطورت العلاقات بين الوزراء والخلفاء، حيث كانت تعتمد على الثقة والكفاءة، مما جعل بعض الوزراء يحظون بنفوذ كبير.

٢. التأثير في السياسة: أصبح الوزراء في بعض الأحيان يملكون تأثيرًا كبيرًا على السياسة العامة للدولة، مما أدى إلى صراعات بين الوزراء والخلفاء في بعض الفترات.

النتائج والتأثيرات:

١. استقرار الدولة: ساهمت خطة الوزارة في إدارة شؤون الدولة بشكل فعّال، مما ساعد في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي.

٢. توسيع الدولة : لعبت الوزارة دورًا مهمًا في توسيع الدولة العباسية من خلال التخطيط والتنفيذ الفعال للحملات العسكرية.

٣. ترسيخ مفهوم الحكم: أسهمت الوزارة في ترسيخ مفهوم الحكم المركزي وتعزيز سلطة الخليفة، مما أعطى الدولة العباسية هيكلًا إداريًا قويًا.

تمثل الوزارة في العصر العباسي الأول نموذجًا للإدارة الفعّالة التي ساهمت في استقرار الدولة وازدهارها. وقد أثرت هذه المؤسسة في تشكيل النظام الإداري والسياسي في الدولة، مما ساهم في تعزيز قوة الدولة العباسية وتوسيع حدودها.

الدواوين:

مع استقرار الدولة العباسية في عهد الخليفة المهدي، شهدت البلاد ازدهارًا اقتصاديًا ونموًا سكانيًا، مما أدى إلى زيادة الحاجة إلى تنظيم شؤون الدولة بشكل أكثر دقة وكفاءة. هذا الازدهار أفرز توسعًا كبيرًا في عدد الدواوين، وهي الإدارات الحكومية التي كانت مسؤولة عن إدارة مختلف جوانب الدولة مثل المال، الجيش، الأراضي، والضرائب. نتيجة لهذا التوسع، ظهرت الحاجة إلى تعزيز الرقابة والإشراف على هذه المؤسسات المتعددة للحفاظ على موارد الدولة وضمان سير العمل بسلاسة.

من أجل تحقيق هذا الهدف، قام المهدي بتأسيس "دواوين الأزمة"، وهي دواوين فرعية صغيرة مكلفة بمراقبة سير عمل الدواوين الكبرى. كان الهدف الرئيسي من إنشاء هذه الدواوين هو التأكد من أن كل ديوان يؤدي مهامه بكفاءة وبدون تجاوزات مالية أو إدارية. يشير المؤرخ الطبري إلى أن الخليفة المهدي اعتمد نظام "الزمام" تحت إشراف عمر بن بزيع النعمان في سنة ١٦٢هـ/٧٧٨م. وقد مثل هذا النظام الجديد نقلة نوعية في طريقة إدارة الدولة، حيث ساعد على فرض رقابة دقيقة على سجلات كل ديوان، بما في ذلك إيرادات الدولة ومصروفاتها. وقد كان هذا النظام بمثابة جهاز رقابي للتأكد من عدم وجود فساد أو إسراف في موارد الدولة.

بحلول سنة ١٦٨هـ/٧٨٤م، أنشأ المهدي "ديوان زمام الأزمة"، وهو ديوان مركزي للإشراف على كافة دواوين الأزمة الأخرى. كان هذا الهيكل الإداري المتقدم يهدف إلى توحيد الجهود الرقابية وتنسيق العمل بين مختلف الإدارات الحكومية، مما سمح بتعزيز الإشراف المركزي من قبل

الخليفة على جهاز الدولة الضخم. يعد هذا من الابتكارات الهامة في تنظيم الدولة العباسية، حيث ساعد في تحسين إدارة الموارد الحكومية، وزاد من قدرة الخليفة على مراقبة العمليات المالية والإدارية بشكل مباشر.

إلى جانب ذلك، اهتم المهدي بتنظيم أوقات العمل في الدواوين، حيث أدرك أهمية الراحة والعبادة في حياة الموظفين. ولهذا الغرض، خصص يوم الخميس من كل أسبوع كعطلة للموظفين والكتّاب لقضاء شؤونهم الشخصية والاستراحة من عناء العمل، بينما بقي يوم الجمعة مخصصًا كعطلة دينية لأداء الصلاة والعبادة. هذا التنظيم كان مبتكرًا في تلك الفترة، حيث حافظ على التوازن بين الاحتياجات العملية للحكومة والاحتياجات الروحية والشخصية للموظفين، مما أدى إلى تحسين كفاءة العمل وتعزيز الولاء والإنتاجية داخل الدواوين.

كما كان لديوان الزمام دور كبير في تنظيم وإدارة الموارد المالية للدولة، حيث كان يعمل على الإشراف على جباية الضرائب وإدارة خزانة الدولة. وكانت الدولة العباسية تعتمد على مجموعة متنوعة من المصادر المالية، بما في ذلك الضرائب على الأراضي الزراعية، الضرائب التجارية (العشور)، والغنائم، وكان ديوان الزمام مسؤولًا عن تتبع هذه الموارد وضمان توزيعها بشكل عادل.

وقد ساهمت هذه الإصلاحات الإدارية والتنظيمية في تحقيق الاستقرار الإداري خلال عهد المهدي، وأسهمت في بناء نظام حكومي متماسك وقادر على مواجهة التحديات الاقتصادية والسياسية في تلك الفترة. رغم ذلك، استمر هذا النظام المتقدم حتى عهد الخليفة المعتصم، حيث بدأ نفوذ العناصر العسكرية من الأتراك يؤثر على الإدارة، مما أدى إلى تغيرات جذرية في النظام الإداري لاحقًا.

هذا التوسع يسلط الضوء على أهمية الإصلاحات الإدارية التي قام بها المهدي وكيف أسهمت في استقرار الدولة، فضلاً عن دورها في تعزيز الرقابة والإشراف على الدواوين. هل هناك أي جوانب أخرى ترغب في التوسع فيها.

الخدمات العامة والرعاية الاجتماعية

اهتمت الدولة الإسلامية في العصر العباسي بتقديم خدمات عامة تهدف إلى تحسين المستوى المعيشي والعلمي للمواطنين، ورفع الظلم عنهم، وتقديم المساعدات المالية عند الحاجة. تشير المصادر التاريخية إلى هذا الاهتمام، خاصة في عهد الخليفة محمد المهدي.

كان المهدي يسعى لإرساء العدل بين رعاياه، حيث خصص وقتًا للجلوس لرد المظالم والنظر في شكاوى الناس. ولم يكتفِ بذلك، بل أنشأ بيتًا يحتوي على شباك حديدي يتيح للناس إلقاء عرائضهم وشكاياتهم دون تأخير. كما كان يجلس مع القضاة بهدف تحقيق العدالة، حتى أنصف الناس من نفسه وأطلق سراح المسجونين.

إلى جانب اهتمامه بالعدل، قام المهدي ببناء المدارس والمستشفيات لدعم التعليم والرعاية الصحية. وورد في المصادر أنه "وضع دور المرضى وأجرى على العميان والمجذومين والضعفاء"، كما أولى اهتمامًا خاصًا لطريق الحج، حيث حفَر الآبار والمناهل لتسهيل حصول الحجاج على الماء أثناء رحلتهم. كما بنى سور الرصافة ومسجدها، وحفر خندقًا لحمايتها.

في عهد الخليفة هارون الرشيد (١٧٠-١٩٣هـ/٧٨٦-٨٠٨م)، زاد الاهتمام بمشاكل الرعية وتحقيق العدالة. كان الرشيد يتابع مظالم الناس ويقيم العدل بينهم. كما عين رجالًا للعدالة في جميع المدن ليقوموا بكتابة العقود وفقًا للشريعة، وخصص لهم أماكن عامة يسهل على الناس الوصول إليها. إضافة إلى ذلك، استحدث منصب "قاضي القضاة"، وطلب منه الرشيد إعداد كتاب "الخراج" بسرعة.

كان الرشيد أيضًا حريصًا على حفظ الأمن في بغداد وغيرها من المدن. فأمر رجال الشرطة ببث العيون لمراقبة الاضطرابات ومنعها، وعين حراسًا ليليين لحماية الأسواق والطرق. ومن أبرز إنجازاته في مجال الخدمات، قام بحفر أنهار مثل القاطول وأبي الجند ونهر الصلة، حيث أنفق مبالغ طائلة لتشجيع الزراعة وتنميتها. واهتم أيضًا بالتعليم، فأنشأ كتاتيب لتعليم اليتامى، وكان الإنفاق على هذه الكتاتيب من مالية الدولة. إلى جانب ذلك، شجع الرشيد الترجمة والعلماء، وأنفق ببذخ على هذه المجالات، دعمًا للتعليم والثقافة.

أما في عهد الخليفة الواثق بالله (٢٢٧-٢٣٢هـ/٨٤١-٨٤٦م)، فقد أبدى اهتمامًا كبيرًا بأحوال الناس. ومن مظاهر عطفه، عندما احترقت منطقة الكرخ في بغداد، قدّم مليون درهم لمساعدة الفقراء في إعادة بناء منازلهم. كما قدم معونات مالية كبيرة لأهل فرغانة لإصلاح نهرهم الذي اندثر وأضر بهم. واهتم الواثق أيضًا بالتجارة، حيث ألغى الرسوم على أعشار سفن البحر ووزع أموالًا كبيرة على التجار، كما أشار ابن الأثير.

وفي عهد الخليفة المتوكل، حين زلزلت إفريقية وانهارت العديد من المنازل، قام المتوكل بتقديم مساعدات مالية كبيرة لسكان المنطقة، خصوصًا لمن فقدوا منازلهم.

جميع هذه الجهود وغيرها الكثير تعكس مدى اهتمام الخلافة العباسية برعاية شؤون الناس وتقديم الخدمات العامة لهم، سواء من خلال العناية بالصحة والتعليم أو في مجال الزراعة والتجارة، إضافة إلى تحقيق العدالة وحفظ الأمن.

بناء مدينة سامراء: الأسباب والنتائج.

بُنيت مدينة سامراء في العصر العباسي، تحديدًا في فترة الخليفة المعتصم بالله (٢١٨-٢٢٧ هـ / ٨٣٣-٨٤٢ م)، وتعتبر من أبرز المدن التي أنشئت في التاريخ الإسلامي. تعكس المدينة رؤية العباسيين في إنشاء عاصمة جديدة تمثل قوتهم السياسية والثقافية، وكان لبنائها تأثيرات متعددة على العراق والعالم الإسلامي.

أسباب بناء مدينة سامراء

١. النزوح من بغداد: عانت بغداد، العاصمة العباسية السابقة، من مشاكل الازدحام والتوسع السريع. وكان الخليفة المعتصم يسعى لإيجاد مكان جديد لتخفيف الضغط السكاني وتوسيع نطاق الحكم العباسي.

٢. الاعتبارات العسكرية: كانت سامراء تقع في موقع استراتيجي بالقرب من الحدود مع المناطق المعادية، مما يسهل حركة الجيوش والعمليات العسكرية. أراد المعتصم أن تكون سامراء قاعدة عسكرية قوية لدعم الجيوش العباسية.

٣. التحديات السياسية: شهدت بغداد صراعات داخلية وفوضى سياسية، مما دفع المعتصم إلى إنشاء مدينة جديدة لتكون مركزًا جديدًا للسلطة، بعيدًا عن المشاكل التي كانت تواجهها بغداد.

٤. الرمزية الثقافية: كانت الرغبة في بناء مدينة جديدة تعكس طموحات العباسيين في إقامة مركز ثقافي وحضاري يضاهي المدن الأخرى في العالم الإسلامي. تم تصميم سامراء لتكون رمزًا للسلطة والثقافة الإسلامية.

نتائج بناء مدينة سامراء

١. توسيع السيطرة العباسية: ساعدت مدينة سامراء في تعزيز سلطة العباسيين في العراق، حيث أصبحت مركزًا سياسيًا وإداريًا جديدًا.

٢. الازدهار الحضاري: شهدت سامراء ازدهارًا حضاريًا وثقافيًا، حيث انتقلت إليها العديد من الفنون والعلوم، مما جعلها واحدة من أبرز مراكز الحضارة الإسلامية في تلك الفترة.

٣. التغيير في البنية الاجتماعية: مع تأسيس المدينة، جذب النمو السكاني مهاجرين من مختلف المناطق، مما أدى إلى تنوع ثقافي وديني.

٤. التأثيرات الاقتصادية: أصبحت سامراء مركزًا تجاريًا نشطًا، مما ساهم في تعزيز الاقتصاد العباسي. وقد ساهم الموقع الجغرافي للمدينة في تنشيط حركة التجارة بين الشرق والغرب.

٥. الصراعات اللاحقة: على الرغم من نجاح بناء سامراء، إلا أنها شهدت صراعات سياسية داخلية في وقت لاحق، حيث تزايدت التوترات بين الفصائل المختلفة، مما أدى إلى تدهور الأوضاع السياسية فيها.

شكلت مدينة سامراء نقطة تحول في تاريخ الدولة العباسية، حيث كانت تعبيرًا عن طموحاتهم في بناء مركز حضاري قوي. ورغم التحديات التي واجهتها المدينة لاحقًا، فإن إنشائها كان له تأثيرات عميقة على التاريخ الإسلامي، حيث أسهمت في تعزيز الثقافة والاقتصاد العباسيين.